

مقدمة

إن سياسة التوجه نحو الاقتصاد الحر التي باتت تنتهجها الغالبية العظمى للدول ومنها الجزائر ، تقوم في مفهومها على منح القطاع الخاص حرية واسعة ليكون شريكا في كل مناحي الحياة وذلك تماشيا مع خطط التنمية الشاملة في أي دولة ، وبغية تكييف عملية التحول الاقتصادي مع عملية الإصلاح الإداري التي تعرفها الجزائر ، كان لزاما تغيير النظرة حول الدور التقليدي للدولة من متدخلة إلى حارسة ، نظرا لما أفرزه الواقع المعاش من محدودية دورها في إدارة الجانب الاقتصادي لمرافقها العامة وحتى الجانب الإداري ، ولأنها لم تعد قادرة على النهوض بأعباء التنمية مهما كان حجم الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أمامها هذا الأمر كان مدعاة للتخلي عن الطرق المباشرة لتسيير المرافق العامة وتعويضها بطرق أخرى للتسيير ، وأهم هذه الطرق طريقة الامتياز .

فالامتياز يعتبر أحد أساليب المحافظة على الدور الاقتصادي للدولة والمصالح العامة و كأحد أهداف المرفق العام من جهة ، وتفعيل دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى .

ويعتبر عقد الامتياز من أهم العقود الإدارية الوثيقة بتسيير المرفق العمومي ووجه لتفويض المرفق العام تحقيقا للخدمة العامة وتحسين أداء تقديمها ، وبما أن العقد الإداري يقوم على فكرة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فإننا نجد أن الإدارة تتمتع بجملة من الامتيازات والسلطات الاستثنائية والغير مألوفة عن عقود القانون المدني.

واستخدم عقد الامتياز في الجزائر بعد الإستقلال أولا مع التأميمات وذلك بربط العلاقة التعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية من جهة والدولة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى .

ومع ظهور المؤسسات الاشتراكية في السبعينات تم التراجع عن هذا الأسلوب في إدارة المرافق العامة ، وكان لزاما انتظار النص الخاص بقانون المياه 83 - 17¹ المؤرخ في 1983/07/16 لإعادة اعتماد هذا النوع من التسيير .

وقد تزايد إهتمام الدولة الجزائرية بالإتجاه نحو القطاع الخاص بشكل واضح في حياتنا اليومية رغبة منها في البحث عن وسائل مادية ومصادر لتمويل المشروعات والثقة في إمكانيات القطاع الخاص من هذه الناحية لقدراته الفنية وإمكانياته المالية وكفاءته في الإدارة والتسيير .

¹ - القانون 17/83 ، المؤرخ في 16 جويلية ، المتعلق بالمياه ، الجريدة الرسمية عدد 30 الصادر بتاريخ 04 يونيو 1983 .

ولعل أهمية دراسة موضوع عقد الامتياز تكمن في المكانة البالغة التي أضحت بها عقد الامتياز كطريقة للتسيير كونه يعمل على التقليل من أعباء الدولة المالية ، من خلال تحمل صاحب الامتياز إنشاء وإستغلال المرفق العام ، كما أن له دور في إدخال التقنيات المعلوماتية والتكنولوجية للقطاع العام وتزويده بالوسائل اللازمة لسيره فهو طريقة لتفعيل المرفق العام ، وفي نفس الوقت تحسين الخدمة العمومية المقدمة ، وكذلك تزايد النصوص المنظمة لعقود الامتياز في عدة قطاعات وفي غياب نص خاص ينظم عقد الامتياز ، وقلة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع .

أما الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على مختلف الأحكام التي تنظم عقد الامتياز في الجزائر و الوصول إلى مدى فعالية تلك الأحكام والنصوص المنظمة لعقود الامتياز ، وإعطاء نظرة وتصور حول الامتياز في الجزائر .

أما أسباب إختيارنا لهذا الموضوع راجع للغبة النفسية في البحث في هذا الموضوع وتوسيع المعارف العلمية في هذا المجال ، وكذا الأهمية البالغة لعقد الإمتياز كطريقة بديلة للتسيير ، خاصة مع الأزمات الإقتصادية التي تعرفها البلاد و إنهياء سعر البترول ، مما يستدعي التعاون بين القطاع العام والخاص وتحرير

نشاطات القطاع العام في ظل التزايد المستمر للمرافق العمومية وعدم إستطاعة الدولة السيطرة عليها .

وبالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع عقد الامتياز نذكر منها

- بحث للدكتور عمار بوضياف بعنوان عقد الامتياز ودوره في تطوير العلاقة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ، والذي عالج فيه مدى مساهمة عقد الامتياز في تطور علاقة الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص .
- نضيف إليها الدراسة التي قامت بها الباحثة بن مبارك راضية تحت عنوان التعليق على التعليم 842/03.94¹ ، المتعلقة بامتياز وتأجير المرافق العمومية المحلية .

كما أشير أنه واجهتنا بعض الصعوبات من خلال معالجتنا لهذا الموضوع والمتمثلة في قلة المراجع المتخصصة التي عالجت عقد الامتياز .

ولدراسة وتحليل هذا الموضوع نطرح التساؤل التالي :

ما مدى فعالية تطبيق عقد الامتياز كأسلوب لتسيير المرفق العام في الجزائر بما يحقق المصلحة العامة ؟.

¹ - التعليم 842/03.94 ، المتعلقة بامتياز وتأجير المرافق العمومية المحلية ، المؤرخة في 07 ديسمبر 1994 ، الصادر عن وزير الداخلية .

وللإجابة على هذه الإشكالية إعتدنا على المنتج التحليلي للنصوص المنظمة لعقد الامتياز في التشريع الجزائري والإستعانة بالمنهج المقارن في بعض جوانب البحث ، كما استعنا ببعض الدراسات الفقهية والإجتهادات القضائية ، وعليه تناولنا خطة البحث على النحو التالي :

الفصل الأول : ماهية عقد الامتياز

المبحث الأول : مفهوم عقد الامتياز

المبحث الثاني : الطبيعة القانونية لعقد الامتياز وتمييزه عن غيره من العقود المشابه له .

الفصل الأول : النظام القانوني لعقد الامتياز

المبحث الأول : نشأة عقد الامتياز و تنفيذه

المبحث الثاني : نهاية عقد الامتياز وتسوية منازعاته .